شنـاشيـل

كيف تصنع أعداءك بنفسك؟

■ عدنان حسين

فور تكليفه تشكيل الحكومة المصرية الجديدة، بادر حسام شرف بالنزول إلى ميدان التحرير في القاهرة.. من دون حراسة مدججة بالمدرعات والمدافع ولا حتى بالرشاشات مشى السيد شرف بين المتظاهرين المرابطين في الميدان.. تحدث اليهم مؤيداً ومشجعاً ومطمئناً إياهم الى ان الحكومة التي سيترأسها ستركّز جهودها على تحقيق مطالبهم.
لم يلزم السيد شرف مكتبه ويوجه الى المتظاهرين كلمة متلفزة... لم يستعن بالأزهر والكنسية القبطية لكي يطلب من المتظاهرين باسم الدين والمذهب أن يعودوا الى بيوتهم ويعطوا الحكومة الجديدة فرصة التشكيل ثم العمل لتأدية مهماتها.
السيد شرف تحرك بحسّ سياسي إنساني عال، وعكست مبادرته حنكة إدارية من الطراز الرفيع، فكسب الى جانبه المتظاهرين في ميدان التحرير، وهم بعشرات الآلاف ومن خلفهم الشعب المصري.. كسبهم أصدقاء له ولحكومته.. لم يتعامل معهم باعتبارهم أعداء ومارقين ودمى تحركهم قوى محلية واقليمية.
وهذا يختلف عما جرى عندنا في العراق، فرئيس الوزراء نوري المالكي اتخذ منذ البداية موقفاً سلبياً للغاية تجاه المتظاهرين الى درجة انه استنفر كل القوى السياسية الشريكة في حكومته وكل المؤسسات الدينية لمطالبة المتظاهرين بعدم التظاهر، خصوصا يوم ٢٥ شباط الماضي، وقدّم حججاً لم يزكها الواقع، فالمتظاهرون لم يذعنوا لطلبه ولا لتحذيراته ولا لفتاوى المؤسسات الدينية.. تكبدوا عناء السير مسافات طويلة... تظاهروا ورفعوا شعاراتهم المنددة بكل ما هو سلبي في العملية السياسية، مطالبين باصلاحها وبتحقيق ما وعدهم به السياسيون الذين انتخبوهم الى البرلمان ومجالس المحافظات. ولم يحدث أي شيء مما حذر وخوّف وأرعب منه السيد المالكي وبرّر به تحويل بغداد والمدن الأخرى الى ثكنات عسكرية كما لو ان البلاد مهددة بغزو خارجي وشيك.
كانت التظاهرات التي تكررت في الاسبوع التالي (٤ آذار الحالي) فرصة ثمينة للسيد المالكي لزيادة شعبيته وتقوية موقفه حيال خصومه ومنافسيه الذين اشتكى منهم طوال السنوات الأربع الماضية باعتبارهم حالوا عمدا دون ان تحقق حكومته السابقة برنامجها الموعود.
لم يكن يحتاج السيد المالكي الى النزول الى ساحة التحرير كما فعل رئيس الوزراء المصري الجديد. كان يكفي أن يقول في كلمته المتلفزة التي بثها عشية تظاهرات ٢٥ شباط: أبنائي وإخواني..أؤيد حقكم الدستوري في التظاهر، وأتفهم مطالبكم، وأرجو من مجلس النواب الجديد أن يحققها لكم بتشريع القوانين اللازمة لذلك. أتمنى لكم نهاراً سعيداً وأتمنى عليكم الالتزام بالقانون وحفظ النظام.
كان السيد المالكي بهذا سيجعل من المتظاهرين جميعا أصدقاء له ولحزبه، وكان سيلقي في مرمى البرلمان بالكرة التي قذف بها المتظاهرون نحو النخبة الحاكمة.
الأكثر سوءا ان السيد المالكي تمادى أكثر بإطلاق يد قواته في إساءة معاملة المتظاهرين الى درجة ان بعضها قام بالمهام القذرة التي كانت تقوم بها عادة الأجهزة السرية لنظام صدام كالاعتقال الكيفي غير القانوني وتعذيب المعتقلين.
بسرعة وسهولة اكتسب السيد المالكي عددا غير قليل من الأعداء، وسيحتاج الى جهد كبير ووقت طويل لاستعادة هؤلاء الأعداء أصدقاءً.. أما اذا اختار ان تأخذه العزة بالإثم وواصل نهجه الحالي، فمع انتهاء ولايته الحالية بعد ثلاث سنوات سيجد انه وحزبه لم يعودوا لاعبين كبارا في العملية السياسية كما كانت عليه حالهم منذ سنة، وربما بلا أصدقاء.

adnan255@btinternet.com

فيسبوك العراق يطور وسائل الاتصال ويستعد للقادم

واشنطن: الاحتجاجات العراقية لن تتوقف لكن الحكومة ستبقى

□ متابعة/ المدى

بينما يتوقع الأمريكيون استمرار الاحتجاجات العراقية للمطالبة بالاصلاح دون استهداف النظام، لاحظ مراقبون قدرة شباب الفيسبوك العراقيين على تطوير وسائل الاتصال والتنسيق في اطار التظاهرات.
وقال مسؤول أمريكي كبير إن العراق سيشهد مزيدا من الاحتجاجات مع مطالبة المواطنين بخضوع المسؤولين للمحاسبة لكن الولايات المتحدة لا تعتقد أنها تستهدف الاطاحة بالحكومة الائتلافية الهشة.
وقال مايكل كوربن نائب مساعد وزيرة الخارجية لشؤون العراق في مركز للبحوث في واشنطن"الناس يحتجون لا لتغيير النظام وانما للمطالبة بالخدمات ومكافحة الفساد وتحسين استجابة الحكومة لمطالبهم".
واضاف كوربن"علينا ان نراقب ما تفعله الحكومة وهي تتحرك إلى الأمام لكن علينا أيضا أن نراقب ما يفعله المحتجون، لكن من حيث الأساس سترون استمرارا للاحتجاجات في العراق وخصوصا مع مجيء شهور الصيف وحاجة الناس للكهرباء".
ولاحظ كوربن أن بعض الاحتجاجات التي وقعت في الآونة الأخيرة شابها العنف مع قيام قوات الأمن العراقية بتفريق المتظاهرين الذين استلهموا الاضطرابات السياسية في مناطق اخرى في العالم العربي للمطالبة بالوظائف والكهرباء والمياه والخدمات الأساسية الأخرى وللتنديد بفساد المسؤولين.
وقال كوربن إن الحكومة العراقية حثت المسؤولين العراقيين على التعامل مع الاحتجاجات"بطريقة متوازنة وصريحة".
وأضاف أن الولايات المتحدة ستسعى لمساعدة المسؤولين العراقيين لتحسين الخدمات الأساسية مشيرا إلى أن بعض حالات الاحتجاجات تتعلق أساسا بالقضايا المحلية.
ويقول مسؤولون أمريكيون إن قدرا كبيرا من الوجود الأمريكي سيكون مطلوبا مع هذا المدة تتراوح بين ثلاثة وخمسة أعوام لأغراض سياسية واقتصادية وأمنية مثل مساعدة العراق على إضفاء طابع محترف على شرطته وتكثيف عمليات مكافحة القاعدة.
على صعيد آخر، ومع استمرار الدعوات المطالبة بالديمقراطية في العديد من الدول العربية في أعقاب ثورتي مصر وتونس يخوض العراقيون حملة للمطالبة بتحسين الخدمات الأساسية والحد من البطالة.
وبعد ثماني سنوات ما زالت عجلة التنمية تدور ببطء في العراق. وتتزايد التظاهرات احتجاجا على نقص المواد التموينية ومياه الشرب والطاقة الكهربائية وفرص العمل.
وبعد أسابيع من الاحتجاجات المتفرقة في أنحاء العراق خرج آلاف العراقيين إلى الشوارع في ٢٥ فبراير شباط في تظاهرات"يوم الغضب"احتجاجا على سوء الخدمات الأساسية وللمطالبة بإقالة بعض المسؤولين.
احد أعضاء مجموعة على موقع فيسبوك تطلق على نفسها اسم"بغداد لن تكون قندهار".
وذكر الشاب لتلفزيون رويترز أن المجموعة تكونت في أعقاب حملة نفذتها بعض المجالس المحلية في المحافظات العراقية لقمع الحريات.
وقال"انطلاقة هذه المجموعة.. يعني ان الفكرة الأساسية كانت مرتبطة بمجموعة أحداث وليس حدثا واحدا. مسائل التضييق على الحريات في المحافظات المجاورة لبغداد والبعيدة ووصولاً إلى بغداد. الكثير من المسائل حدثت من قبل مجالس المحافظات دفعتنا نحن مجموعة من الشباب لتأسيس مجموعة على الفيسبوك بعنوان بغداد لن تكون قندهار نحاول أنه نفضح الممارسات التي تسيء إلى الحريات.. التي تكبل وتقمع الحريات".
وأوضح الشاب أن أعدادا كبيرة من العراقيين الذين يبحثون عن وسيلة لبث شكاواهم انضموا الى مجموعة"بغداد لن تكون قندهار"التي ينتمي إلى عضويتها بموقع فيسبوك. وأضاف أن الأعضاء المسجلين في المجموعة بلغ عددهم زهاء ٢٦ ألف فرد حتى الآن.
وثمة مجموعات أخرى مماثلة على مواقع التواصل الاجتماعي يصل عدد أعضائها إلى ١٠٠٠ فرد.
ومن المستحيل معرفة عدد أعضاء مثل هذه المجموعات الذين يعيشون داخل العراق.
والفارق الرئيسي بين المجموعات العراقية على مواقع الشبكات الاجتماعية ومثيلتها في الدول العربية الأخرى هو أن العراقيين لا يطالبون بالإطاحة بحكومتهم المنتخبة التي شكلت قبل بضعة أشهر.

العراقية البيضاء تحذر من عودة الأيام السود

إخلاء مقر الشيوعي خرق لروح الدستور

□ متابعة/ المدى

استنكرت الكتلة العراقية البيضاء بزعامة حسن العلوي، أمس الأربعاء، إغلاق مكاتب الحزب الشيوعي العراقي، معتبرة أن هذه الخطوة تشكل خرقاً لمرتكزات النظام البرلماني الديمقراطي وروح الدستور، كما طالبت الحكومة بإعادة النظر بالإجراء.
وقالت المتحدثة باسم الكتلة المنشقة عن القائمة العراقية عالية نصيف في بيان تلته خلال مؤتمر صحفي في البرلمان، إن"إغلاق مقرات الحزب الشيوعي العراقي عمل يرتبط بذاكرة الأيام السود التي كان الوطنيون العراقيون يتعرضون فيها إلى مداهمات البوليس السري"، معتبرة"الإجراء خرقاً واضحاً لمرتكزات النظام البرلماني الديمقراطي وروح الدستور ومواده الصريحة التي تكفل حرية الرأي والعمل الحزبي".
وطالب البيان السلطات المسؤولة بـ"إعادة النظر في هذا الإجراء وتوفير مقرات للأحزاب الوطنية بدلاً من إغلاقها بحجة أنها تعود للدولة وعقارات مواطنين مغتصبة من قبل تجمعات وكتل متنفذة بدون أي تبرير قانوني أو أخلاقي".
وأعلنت نصيف تضامن الكتلة مع الحزب الشيوعي، مبينة أنه"كان يقود العمل الوطني من خنادق تحت الأرض ومن كوى السجون وليس من تحت الصالات المترفة"، بحسب تعبير البيان.
واعتبر الحزب الشيوعي العراقي، الاثنين الماضي، أن قرار الحكومة العراقية بإغلاق مقراته في كافة أنحاء البلاد جاء نتيجة الانزعاج من تأييده للتظاهرات التي تشهدها البلاد، داعياً إلى التعامل معه كما يتم التعامل مع الأحزاب السياسية الأخرى ومنها الحاكمة التي تمتلك عشرات العقارات، فيما طالب بإعادة ممتلكاته التي صادرها النظام السابق.
وكان المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا قال في حديث سابق لـ"السومرية نيوز"، أن القائد العام للقوات المسلحة أوعز بضرورة إخلاء جميع المباني الحكومية المستغلة من قبل الأحزاب السياسية، لافتاً إلى أن قيادة عمليات بغداد وضعت أسبقيات لتنفيذ هذا الأمر وحسب الحاجة لتلك البنايات.

حذر من "خطر حقيقي" يهدد السلطة الرابعة

مرصد الحريات: ١٥٠ اعتداءً على الصحفيين أيام التظاهرات

□ بغداد/ المدى

كشف مرصد الحريات الصحفية في العراق عن ١٥٠ حالة اعتداء على صحفيين عراقيين في جميع انحاء البلاد اثناء تغطية التظاهرات.
واعرب المرصد عن قلقه جراء الاعتداءات التي تعرض لها الصحفيون في جميع محافظات العراق بما فيها اقليم كردستان، واعتبر هذه الهجمات على الصحافة خطراً حقيقياً يهدد حرية الصحافة والتعبير.
مرصد الحريات الصحفية سجل، في بيان صدر امس وتلقت المدى نسخة منه، حالات عديدة للانتهاكات ضد المؤسسات الإعلامية والصحفيين تبين بشكل صريح غياباً لسيادة القانون وعدم احترام السلطات الامنية للدستور العراقي والمواثيق الدولية بما فيها الاعلان العالمي لحقوق الانسان.
وقال البيان ان السلطات الامنية شنت حملة كبيرة بدأتها بمداهمة المؤسسات الاعلامية في بغداد و بقية المدن العراقية، وعمدت لاعتقال صحفيين وأوقفت عمل قناة الديار الفضائية وحطمت معداتها واقتحمت مرصد الحريات الصحفية في ٢٣ شباط الماضي وصادرت بعض معداته.
فيما أغلقت القوات العسكرية في محافظة صلاح الدين أربع اذاعات محلية وهي اذاعة صلاح الدين اف ام واذاعة ديرتنا واذاعة بيجي واذاعة بلد لمدة ثلاثة ايام.
وهاجمت صحفيين ومصورين ميدانيين وحطمت معداتهم واحتجزت البعض منهم دون مبررات قانونية وتعرض بعضهم للتعذيب داخل أماكن الاحتجاز.
فيما تعرض صحفيون في إقليم كردستان الى قمع قامت به مجاميع مسلحة ودمر تلفزيون وإذاعة"نالیا"بالكامل بعدما اضرمَ مسلحون النيران فيه وتعرضت اذاعة"دن"لهجوم من قبل مجموعة مسلحة.
وسجل مرصد الحريات الصحفية من خلال ممثله مركز ميترو للدفاع عن الصحفيين في الاقليم ما يقرب من ستين حالة اعتداء على الصحفيين والمؤسسات الاعلامية.
ووثق مرصد الحريات الصحفية بالصورة ومقاطع فديو تعرض الكثير من الصحفيين الى الضرب من قبل القوات الامنية ورجال الأمن وتهشيم لعدسات الكاميرات الصحفية.
وبحسب إحصائيات مرصد الحريات ومركز ميترو وصل عدد الاعتداءات على الصحفيين في جميع انحاء العراق الى أكثر من ١٥٠ حالة، منها نحو ٦٠ انتهاكاً في اقليم كردستان.
وتبين مؤشرات الاعتداءات على الصحفيين والمؤسسات الاعلامية ان (٣٣) صحفياً تعرضوا للاعتقال والاحتجاز، فيما تعرض (٤٠) صحفياً للمنع والضرب اضافة الى مصادرة معدات بعضهم أو تحطيمها، فيما اصيب (١٢) صحفياً بإصابات مختلفة بعضها بسبب استخدام القنابل الصوتية أو ضربهم من قبل قوات مكافحة الشغب والقوات الامنية، وتعرضت (٩) مؤسسات اعلامية للمداهمة والتفتيش واغلقت القوات الامنية (٥) منها ثم سمحت لها في أوقات لاحقة بالعمل من جديد.
وصنف مركز ميترو الشريك لمرصد الحريات الصحفية في اقليم كردستان الاعتداءات على الصحفيين بـ(٥١) حالة لمنع وضرب صحفيين ومصادرة و تحطيم معداتهم وتعرض (٧) منهم للاعتقال واصابة صحفيين، فيما تعرضت (٣) مؤسسات اعلامية لهجمات مختلفة.
مرصد الحريات الصحفية اذ يعرب عن قلقه من تلك الاعتداءات فإنه يدينها بشدة و يدعو الحكومة العراقية للقيام بدورها للحد من تلك الاعتداءات والانتهاكات.
واشاد المرصد باعتذار المسؤولين العراقيين عن الاعتداءات و المضايقات التي تعرضوا ومؤسساتهم لها، ويشدد المرصد على انه يجب على السلطات ان تقوم ببذل ما بوسعها لضمان البيئة اللازمة للصحفيين كي يقوموا بدورهم لتغطية الاحداث و التظاهرات دون مضايقات. كما يحث السلطات على التحقيق بشأن هذه الاعتداءات وان تقدم المسؤولين عنها الى القضاء العراقي بتهمة قمع الحريات.
من جانبها، أعدّت منظمة مراسلون بلا حدود حصيلة بأعمال العنف التي ارتكبت ضد الإعلاميين خلال الأيام القليلة الماضية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، لافتة الى ان دول المنطقة، جميعها تقريبا، تعاملت بنحو سيئ ومن بينها العراق.
وشمل تقرير المنظمة ليبيا والجزائر والبحرين وقطر والسعودية واليمن والعراق واقليم كردستان.
وفي ما يخص العراق، قال التقرير ان في يوم الاثنين ٧ آذار، حظرت السلطات التغطية المباشرة للتظاهرات المنظّمة في ساحة التحرير ببغداد، فقد احتشد نحو ٤٠٠ شخص وسط العاصمة العراقية للاحتجاج على نقص الخدمات العامة والمطالبة باستقالة المجالس المحلية.
وذكر التقرير تفاصيل عن اعتقال صحفيين عراقيين في بغداد والبصرة فضلا عن اصابة عدد منهم.
ولفت التقرير الى ان هذه الاحداث حصلت على الرغم من التوصل إلى اتفاق بين القيادة العسكرية ببغداد ومرصد الحريات الصحفية في الأول من آذار الماضي تعهّدت القيادة العسكرية بموجبه بالسماح لسيارات البث الفضائي التي تستعملها الفضائيات بالوصول إلى مواقع التظاهرات.
وبشأن التعامل مع الاعلاميين في كردستان العراق، ذكر التقرير ان قوات مسلّحة داهمت في ٦ من اذار مارس مقر إذاعة دانغ المحلية وخربت معداتها في بلدة كلار.
وقد روى لمراسلون بلا حدود احد الصحفيين أن"شخصاً اتصل بي على هاتفي الجوّال وطلب مني التوقف عن تغطية التظاهرات، وإلا عليّ أن أحذر حتى من ظلي".
واشار التقرير الى ان المتظاهرين في ساحة الحرية، في السليمانية، منعوا الصحفيين عن تصوير التجمّع في ٦ آذار.

جدل حول قانونية قرار عدد من أعضائه

"تعليق العضوية" يربك مجلس بغداد

□ متابعة/ المدى

علّق أعضاء في مجلس محافظة بغداد عضويتهم لحين الاستجابة إلى طلباتهم في تحسين الخدمات وفرض الرقابة الحقيقية من المجلس على مشاريع أمانة بغداد وعرض ذلك بشفافية على المواطنين.
ويشير عضو المجلس، ورئيس لجنة المتابعة والتخطيط فيه محمد الربيعي الى انه وسبعة من زملائه اتخذوا هذه الخطوة اعتراضا على أداء المؤسسات الخدمية والرقابية في المحافظة والأمانة، واشار الى ان هذه الخطوة جاءت على خلفية الاحتجاجات الأخيرة التي طالبت بضرورة إقالة أمين بغداد ومحافظها وعدد من المسؤولين في تظاهرات نددت بسوء تقديم الخدمات وتعثر العمل في اغلب المشاريع وغياب أي خطط مستقبلية لتحسين الواقع الخدمي في العاصمة، وأضاف:
"توقف أي نوع من المراقبة على المشاريع من قبل المجلس، زاد من غضب الشارع الذي نمثله نحن، لكننا عاجزين الان من تقديم الأعذار، وليس لنا إلا تعليق العضوية على أمل الاستجابة إلى طلباتنا في توضيح واقع الأمر بعدم قدرة المجلس متابعة إعمال الخدمات والاقتصار على عقد الاجتماعات، وقد تم تحديد زمن التعليق بثلاثة أشهر عسى إن يكون ذلك ورقة ضغط على مجلس النواب من اجل تحديد مهام مجلس المحافظة لتمكينه من لعب دور فاعل وحقيقي في مراقبة أداء الدوائر البلدية وإمكانية إقالة المدراء او تعيين من يجدونه كفوءاً، أو محاسبة أمين بغداد على تعثر اغلب المشاريع استجابة لاحتجاجات الشارع الذي بات يغلي بانتظار التغير والإصلاح الفوري".
من جهته قلل الخبير القانوني طارق حرب من أهمية وقيمة هذا التعليق كونه غير وارد في قانون مجالس المحافظات، وليس له أي سند قانوني باعتبار أن عضو مجلس المحافظة منتخب من قبل الشعب، وهو مسؤول عن مراقبة الخدمات وإصدار تشريعات تخدم الواقع الإنساني والخدمي في محافظته، ولا يمكن التخلي عن هذه المسؤولية دون الاعتماد على نص قانوني صريح، إذ أن القانون ينص على أن عدم حضور أي عضو إلى جلسة المجلس يُعدُّ تغيّباً، وان هذا الغياب لا يعني تعليقا، وهو لا يخدم عملية الإصلاح".
وأشار حرب الى ان على العضو الذي يطمح بالتغيير إعلان موقفه ورفع ذلك إلى مجلس النواب عبر إلية عمل قانونية وفق الدستور، والمطالبة بتشريعات تمنح الحق للمجلس بالمتابعة الحقيقية دوت التلويح بالتعليق وإيقاف العمل في المجلس، وقال ان هذا التعليق شكلي ودعائي لغرض كسب ود الشارع الغاضب على سوء الخدمات.
ويلفت حرب الى انه كان من المفترض المشاركة بفاعلية اكبر في الجلسات الاستثنائية التي تعقد لان من اجل تحديد مصير الواقع الخدمي المتردي وتوقف اغلب المشاريع لأجل توحيد الجهود، وليس صنع الخلاف في تلك الفترة الحرجة، لان التنصل عن المسؤولية لن يخدم عملية التطور، وهذا الأمر يتطلب بالمقابل وعياً قانونياً وإداريا في مهام وقدرات المجلس المنتخب من الشعب والذي يتطلب من أعضائه الحرص في التعامل مع المستجدات بعيداً عن الفردية في اتخاذ القرار أو التشنج في التصريحات ومقاطعة جلسات مجلس المحافظة الذي اختير بآلية انتخاب ديمقراطي حر أي أنهم ممثلو الشعب في مجلس خدمي وليسوا سياسيين ومن واجبهم التركيز على متابعة الخدمات.

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون
رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير
بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا. شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص
AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media. culture & Art
طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون